



□ .. أوضح الوكيل المساعد بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل محمد أنس الارياني أن الوزارة تستعد للمرحلة الثالثة من برنامج نشاطها في مكافحة ظاهرة عمالة الأطفال .. مؤكداً أنه لتحقيق نتيجة قوية في هذا الجانب لا بد من البحث في الأسباب والعمل على معالجتها، وأن إهمال هذه الظاهرة يعني تعطيل طاقة المستقبل.. وفيما يعني بعمل الوزارة لتوفير فرص العمل أشار الوكيل المساعد بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إلى أن الدولة تبنت مشاريع تمكين للشباب كي يعملوا ويبنوا ذاتهم ويكوتوا أنفسهم لا أن ينتظروا وظيفة "الميري" حسب تعبيره، داعياً الشباب إلى اكتشاف قدراتهم وتقديم مبادرات..

حوار/
وديع العبسي

الوكيل المساعد بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل محمد أنس الارياني لـ "الثورة":

النمو السكاني العشوائي يولد الكثير من الظواهر السلبية

لا يجب أن نتظر من الدولة أن تحقق لنا كل شيء وفرص التكوين الذاتي متاحة لكل الشباب

ومهما لتطوير الإدارة، وفخامة الرئيس حفظه الله تطرق لهذا الموضوع في البرنامج الانتخابي وذلك لأهمية التجديد وفي نفس الوقت الرقابة، ولكن مع هذا نحن بحاجة إلى تفعيل قانون الخدمة المدنية في كل مؤسسات الدولة بجانب تقييم الأداء وساعات العمل والمخرجات.

التأثير المتوقع

● **على خط العمل الديمقراطي**
عشنا مؤخرًا حدث انتخاب المحافظين لحكم محلي واسع الصلاحيات، كيف يمكن أن يفيد ذلك في خلق فرص عمل للشباب؟
- حقيقة انتخاب المحافظين تعد خطوة جبارة وسيذكر التاريخ لفخامة الرئيس هذا القرار الشجاع بأن أعطى التنمية للمجتمع.. فأننا لن نكون مجيدا في وضع خطط وبرامج لحفاظة المهرة مثلا وتحديد متطلباتها كشخص من أبناء المحافظة، وبالتالي عندما انتخب المجلس المحلي وانتخب المحافظ من أبناء المهرة فهم سيحققون بلا شك نموا اقتصاديا ونموا اجتماعيا أكثر مما يكون مركزياً.. هذه خطوة جبارة ففي إطار آثارها الإيجابية المتوقعة فإنها بلا شك ستعمل على تقليص نسبة البطالة وخلق فرص عمل واستيعاب الشباب مثل هذا الأمر مثل ما يمكن أن يتحقق من نمو في تنمية المجالات المختلفة.

ماء من ذهب

● **أخيرا ونحن نعيش أفرح العيد الثامن عشر للوحدة اليمنية، ماذا تقول بهذه المناسبة؟**
- أولا أقدم تهنئاتي ومباركتي للشعب اليمني وعلى رأسهم فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح، حفظه الله، الذي سطر تاريخ اليمين بماء من ذهب في عملية تحقيق الوحدة والدفاع عنها، وأما الوحدة فهي صامدة لأنها تمس كل أبناء اليمن لا تمس عينة محدودة. الوحدة ملك لأبناء اليمن ونحن نحمد الله على ما نحن عليه اليوم عما كنا عليه في الماضي.. كان ماضيا تشظيرياً تمزيقياً .. الآن الشعب اليمني شعب واحد ينعم بالخير والوحدة، والأمن مستتب، واليمن تمدت وتوسعت في أبنائها ومعارفها ونشاطها ولا ننكر ما قدمته القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح حفظه الله لأبناء هذه الأمة، والأمن هناك انتخبات للمحافظين جرت وشيء جميل أن يكون هناك حكم محلي ويكون أبناء المحافظة هم المسئولين عن تنمية محافظتهم هذا الأمر سيخلق نوع من التنافس من أجل الإنجاز والتميز.

عمل في الداخل وأن درب ونؤهل ونعيد آلية التعليم وآلية المناهج وحتى المدرس نفسه، فعندما يكون لديك مدرس تخرج في السبعينات أو الثمانينات ولم يطور فكيف يمكن أن تتصور أن هذا المدرس يمكن أن يعطي معلومات جديدة.
نحن ٢٢ مليون قوة العمل ١٠ مليون يجب أن نفكر أولاً في بلدنا.. موضوع سوق الخليج هذه أصبحت أحلاماً لأن الخليجيين أنفسهم يعانون أيضاً من البطالة ويعانوا من النمو السكاني فلا نفل نحلم في السبعينات عندما كان لدينا مليون وخمسمائة ألف عامل يعملون في سوق الخليج.. ظروف السبعينات غير ظروف الألفية، في السبعينات لم يكن في السوق الخليجية هذه التقنية الكبيرة في العمل، في سوق العمل الخليجي كان أصحاب العمل هم الأمراء.. الآن الخليج أصبح كله شركات الشركات عالمية تستقدم عمالها من الخارج بموجب احتياجاتها.

هناك تطورات حصلت بينما نحن نظل نحلم كنا وكنا هذا انتهى يجب أن نفكر ما نحن عليه الآن وما يجب أن نكون عليه في ما يخص تطوير معارفنا والعمل في بلدنا وتطويره كغيرنا من الدول التي كونت نفسها من الصفر.. أما أن نظل نحلم في فرص العمل في الخليج لا، فرص العمل في الخليج الآن لها شروط ومواصفات وعمالنا في الخليج عشوائية ليس لها نظم ولا أطر ولا سياسة بحيث أنه تكون عمالة مفيدة تدر دخلاً للعمال والوطن لكن التي تروح عمالة غير مؤهلة، أيضاً دخول هذه العمالة إلى دول الخليج غالباً غير قانوني، ويدخل أيضاً غير مؤهل مما يضطر إخواننا في الخليج إلى ترحيلهم، وهناك حالات كثير تم ترحيلها.. نحن لا ننكر أن إخواننا في الخليج حريصون على مساعدة إخوانهم اليمنيين ويتعاونوا معهم إلى أقصى الحدود. إنما أيضاً أن الله لا يساعد من لا يساعد نفسه.. صراع العالم اليوم في زحام وفي صراع.. صراع العيش وإذا لم تكن متميزاً وتؤهل وتكون نفسك تمت، لا تستطيع أن تعيش ليس على مستوى اليمن فقط بل ودول العالم.

التدوير الوظيفي

● **ما رأيك بمبدأ العمل بالتدوير الوظيفي؟**
- مشكلتنا الأساسية في الوظيفة العامة هي غياب عملية تقييم الأداء، تقييم الإنتاج، تقييم الفعل.. فعندما أوكل إليك مهمة أو عمل دون أن يكون هناك تقييم لإنتاجك وساعات العمل فإننا لم نعمل شيئاً بمسألة توظيفك.. مشكلتنا إننا لا نقيم أداءنا وبتترك الأمور كما شاء الله يعني نسعى أمامنا أمامنا دون أن نرجع لنرى ما عملناه وما أنجزناه، هذه هي مشكلتنا.. أنا طبعاً مع مبدأ التدوير الوظيفي لأنه يعتبر عاملاً فاعلاً

- المشاريع موجودة ضمن جهات محددة مثل الصندوق الاجتماعي كما قلت لك برنامج لتأهيل المجتمع في جميع هذه التفاصيل بما فيها منح قروض وتقديم المساعدات الفنية كما يتابعك فنياً وإلى أي مدى وصلت ولها مخرجات موجودة في الأسواق تشهد على صحة هذا الكلام.. ولذلك المطلوب فقط من الشباب أن يزيلوا من عقولهم موضوع وظيفة "الميري" التي قد تشكل أحياناً إبطاء للشباب نفسه حين يجد أنها لا تكفيه في الحياة العيشية ولا تعمل على تطويره وتقدمه وتنمية معارفه هذا بكل صراحة.. هناك القطاع الخاص لديه فرص عمل موجودة، أيضاً الدولة تبنت برامج تأهيل تشغيل ذاتي وعملت خرائط لتنمية الطموح ومن أحب أن يتواصل معنا نحن مستعدون نعطيه شرحاً كاملاً عن سوق العمل.

متغيرات

● **هل تتسوق مع دول أخرى لفتح منافذ لفرص عمل؟**
- في الحقيقة نحن بلد عمالنا مرتفعة وفرص العمل لدينا متدنية وهذه حقيقة لا بد أن نتذكرها دائماً، الأمر الثاني الذي يجب أن نعلمه في الحسيان هو أن عمالنا تخلفت زمن ما- من مسابرة التطورات التي طرأت على سوق العمل فمئذ نهاية الثمانينات هناك متغيرات حدثت فيما ظلنا نحن ثابتون، ظلت العمالة في نفس المواقع في نفس المهن مما شكل هذا التخلف، الشيء الثالث هو أن مخرجات التعليم سواء كان التعليم المهني أو التعليم الجامعي لا تصاحب ولا تتساير احتياجات سوق العمل الحديثة، متطلبات سوق العمل اختلفت وتغيرت بصورة كبيرة ومناهجنا لا زالت من السبعينات والثمانينات لم نصاحب المتغيرات فحدث لدينا بطالة. فرص العمل موجودة لكنها تريد مؤهلات أيضاً، وفرص العمل في الخليج بدورها تريد اليد العاملة المدربة والمؤهلة التي يحتاجها سوق العمل هناك، نحن نعانى عجزاً منها لا يوجد لدينا الكفاية منها لنا داخل البلد بحيث نزام العمالة الآسيوية في الأسواق الخليجية.. وإذا أردت الطرح الواقعي فهو أننا في حقيقة الأمر بحاجة للبحث عن فرص

لدينا مبادرات ذاتية لخلق فرص العمل، وخلق الوظائف لا نتظر الدولة أن تعطينا كل شيء: لأنها لن تعطينا كل شيء.. الدولة عامل مساعد وعامل راعي ومنظم لحياة المجتمع، ولا تستطيع أن تغطي كل احتياجات المجتمع.. يجب أن نتج وأن لا نعتمد على الدولة في كل شيء. هناك فرص متاحة جدا للعمل.. الدولة تبنت مشاريع تمكين للشباب كي يعملوا ويبنوا ذاتهم ويكونوا أنفسهم لا أن ينتظروا وظيفة "الميري" لذلك عليهم البحث عن بدائل وفرص عمل داخل البلاد نفسها والإنتاج، الفرص متاحة.

فرص متاحة

● **ماذا تصعد بان هناك فرصاً متاحة للعمل؟**
- طبعاً لا أقصد أن هناك وظائف شاغرة ولكني أقصد المبادرة لعمل مشاريع خاصة وهي التي من شأنها من جهة إيجاد فرصة العمل ومن جهة ثانية زيادة الإنتاج. المشكلة للأسف أن الشباب غير مطلع لما هو موجود فهناك مثلاً فرص إقراض هذه القروض تساعد على إقامة مشاريع عمل خاصة، وهناك مؤسسات قائمة بذاتها تمنح هذه القروض وتنمية الذاتية ولها شروطها ومواصفاتها.

هناك مثلاً الصندوق الاجتماعي للتنمية يمنح قروضاً، وهناك بنك الأمل يمنح هذه القروض، المطلوب منا فقط أن نتوجه لهذه الأماكن المتاحة إذا عقدنا العزم على الإنجاز.. لكن الشباب لا يبحث وإنما بعد التخرج ينتظر في بيته والمكان الوحيد الذي يلجأ إليه بحثاً عن العمل هو وزارة الخدمة المدنية فقط ليس لديه أبعد من هذا الصدود.. فرص التكوين الذاتي موجودة لكن الشباب لا يساير ما هو متاح.. فرص العمل متاحة، فرص التدريب أيضاً متاحة والدولة تتبنى ضمن خططها إعادة برامج التأهيل، والتدريب، والتطوير، والتعليم العالي، الآن الدولة متبينة هذه السياسات وليست غافلة عنها.

المطلوب فقط

● **ماذا لا تتبنوا مثلاً إنشاء مشاريع يمكن من خلالها استيعاب الشباب؟**

مشكلتنا الأساس

● **وما الذي تم إنجازه في إطار مكافحة هذه الظاهرة؟**

- حقيقة الإنجاز موجود.. هناك أطفال تم سحبهم من أسوأ أشكال عمالة الأطفال، وهناك أطفال تم معالجة الأحوال المعيشية بالنسبة لأسرهم من خلال إدراجهم في الضمان الاجتماعي، وأيضاً أطفال تم نقلهم إلى أماكن التدريب والتأهيل.. وهكذا تتعدد أشكال المعالجات فلا تنصب في اتجاه واحد وإنما عدة اتجاهات، وبالإضافة إلى ما سبق ذكره إعادة الطفل إلى المدرسة، ودراسة الأحوال المعيشية للأسرة، هناك أيضاً تدريب وتأهيل الطفل في سن العمل القانوني، وتفتيش مواقع العمل لمعرفة أي انتهاكات قد تحدث في هذا الجانب.. إنما كما سبق وقلت أن مشكلتنا الأساس هي في الارتفاع السكاني فالنمو مرتفع بشكل يضر التنمية ويعيقها عن تلبية كل طموح المجتمع ليس فقط في ما يعني بانتشار ظاهرة عمالة الأطفال ولكن أيضاً في المعيشة، في الخدمات، وفي جميع متطلبات المجتمع.

المرحلة الثالثة

● **لو قلنا بالأرقام.. كم عدد الأطفال الذين تم استيعابهم أو معالجة أوضاعهم؟**
- يمكن القول إن الأطفال الذين تم استيعابهم ضمن المرحلة الأولى حسب الإحصائيات المتوفرة بحود ألفي طفل تم سحبهم من سوق العمل ونحن الآن متجهين إلى المرحلة الثالثة.. طبعاً المرحلة الأولى قامت على العمل وفق الاستفهام: (ماذا نعمل؟)، المرحلة الثانية: (إلى أين وصلنا؟)، أما المرحلة الثالثة: (ما هي الإمكانيات؟).

البحث عن بدائل

● **أشرت إلى الضمان الاجتماعي يتحصلون عليه هل من خطط لرفع مخصص الحالات؟**

- نعم الآن هناك توجه لرفع المبالغ المخصصة لحالات الضمان الاجتماعي.. مع ذلك أنا شخصياً وبكل صراحة ضد قضايا الرعاية الاجتماعية إلا لمن هم غير قادرين فعلياً على العمل.. أنا أؤمن بعملية التأهيل والتدريب والإنتاج، وبإمكانك أن تلاحظ أن الحالات التي تتسلم معاشات ضمانات اجتماعية تكفي بذلك ولا تفكر بتأهيل نفسها، أو النزول إلى الميدان للعمل حتى يكونوا عامل دعم للإنتاج المحلي. مشكلتنا أن إنتاجنا ضعيف جداً وهذا يسبب الكثير من الإحباط على مستوى المعيشة.. لا بد أن نكون منتجين.. أن تكون

● **عمالة الأطفال واطفال الشوارع مسميات لإشكالية واحدة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لأنك أنها عملت للحد منها إنما ما هو الجسد في أجندة عملكم لتحقيق نتائج أكيدة في هذا الموضوع؟**

- أولاً لا بد أن نعرف أن مشكلة عمالة الأطفال تعاني منها الكثير من الدول بالذات الدول النامية التي منها بلدنا.. طبعاً اليمن صادقت على الاتفاقيات المعنية بالطفل وتحديد ما يخص أسوأ أشكال عمالة الأطفال.. وهذه في البداية خطوات تؤكد الرغبة للعمل على معالجة هذه الإشكالية ليس لأنها تعمل على تكوين صورة سلبية عن واقعنا ولكن في المقام الأول لأن إهمال هذه الظاهرة يعني تعطيل طاقة المستقبل فهؤلاء الأطفال هم شباب رجالات الغد وهم الذين سيعمرون المستقبل.. المهم لحل المشكلة هو التكتيف من عملية التوعية، إلى جانب البحث في الأسباب وفي نفس الوقت العمل على إيجاد البدائل المناسبة التي يمكن أن تعمل على حلحلة هذه الأسباب قدر المستطاع أي حل المشكلة، وطبعاً القضية ليست قضية عمالة أطفال بشكل مجرد وإنما هناك أسباب وخلفيات تعمل على خلق مثل هذا الوضع وهو ما ينبغي أن نبحث فيها، منها الأسرة، ومنها الفقر، وأحياناً عدم الإمكانية في تحمل نفقات متابعة التعليم.. وهكذا عدة خطوط تؤدي إلى أن ينزل الطفل إلى الميدان للعمل.. والمعالجة قائمة، والحكومة تتبنى هذا الأمر ضمن خططها وبرامجها.. والحمد لله هناك تقدم حققه في هذا الجانب على قدر الإمكانيات المتاحة إنما لا نستطيع أن نحد من عمالة الأطفال.

لهذه الأسباب

● **ماذا؟**

- لا ينبغي أن نتجاهل أننا نعيش إشكالات تساهم بشكل كبير في استمرار هذه الظاهرة أبرزها الارتفاع العشوائي للسكان، أيضاً نحن بلد شحيحة الموارد.. ليس لدينا موارد دخل كافية تمكّننا من الحد من هذه المشكلة.. إنما بقدر الإمكانيات المتاحة نحن نعمل على التقليل من عمالة الأطفال عبر عدة معالجات منها إعادتهم إلى المدارس، ومنها دراسة حالات الأسر التي تدفع بأطفالها إلى الشوارع.. وهكذا نسير وفق توجه القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح حفظه الله إلى مكافحة هذه الظاهرة ضمن الظواهر السلبية السيئة التي تعمل الدولة على مكافحتها.

● **التدوير الوظيفي يعتبر عاملاً فاعلاً ومهماً لتطوير الإدارة ومنافسة العمالة الأجنبية تتطلب تأهيلاً ذاتياً بالجديد من المعرفة**